2000 10 17 - 0001 - 6

النهار ١٧/١٠/٢٠٠٠

سألوا عن النص القانوني لاعلان الوفاة

أهالي المخطوفين: كشف مصير ٢١٦ في اسرائيل و١٦٨ في سوريا

كررت "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" مطالبة الدولة "بكشف مصير ٢١٦ لبنانياً في سجون العدو الاسرائيلي و١٦٨ في السجون السورية بحسب افادات اماليهم، لدى الجهتين الاسرائيلية والسورية"، مؤكدة "ان قضية هؤلاء اللبنانيين لا تزال قائمة وملحة". كذلك، طالبت "بالاسراع في اصدار النص القانوني اللازم لاعلان وفاة المخطوفين رسمياً، مع تأكيد ضرورة تضمين هذا النص مادة تحدد تاريخ وفاة جميع المعنيين، اعتباراً من تاريخ صدوره".

وقالت في بيان امس "ان اهالينا الذين صنفهم التقرير المذكور اعلاه بحكم المتوفين انتظروا مأتماً رسمياً لتأبينهم لم يحصل حتى اليوم، ولا يزالون ينتظرون اعلان توفيتهم الرسمي كي "ينعموا" ولو بوثيقة وفاة كجميع الشهداء، كجميع القتلى، ولو جُهّل الفاعل وانعم عليه بعفو عن جرائمه".

واضافت ان مطلب الرعاية الاجتماعية لعائلات المخطوفين والمفقودين لا يختصر بالتعويض المالي فقط، ثم يقفل عليه في الادراج الرسمية بذريعة وضع الخزينة المتردي. ان ما نطالب به لا يشكل سوى الحد الادنى من الحق في العيش الكريم".

ورأت "ان مطلب اعلان ١٣ نيسان يوماً وطنياً للذاكرة واقامة نصب تذكاري يرمز الى كل ضحايا الحرب لا يكلف الخزينة ولا يرهقها، وتحقيق هذا المطلب لا يفرق بين اللبنانيين بل يوحدهم على مبدأ إدانة الحرب وفظائعها، وعلى وضع مدماك اساسي في عملية بناء السلام المنشود"، مشيدة "بالعملية الاخيرة التي قام بها "حزب الله" بأسره الاسرائيليين الاربعة، لانها تحيي امل الامالي في اطلاق جميع الاسرى والمخطوفين والمعتقلين في السجون الاسرائيلية ومعرفة مصير المفقودين منهم".